

PCT/WG/8/24

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 13 مايو 2015

معاهدة التعاون بشأن البراءات الفريق العامل

الدورة الثامنة

جنيف، من 26 إلى 29 مايو 2015

تقرير عن العمل بالرد الإلزامي على رأي بحث سلبي في المكتب الأوروبي للبراءات

من تقديم المكتب الأوروبي للبراءات

1. بقرار مؤرخ 9 ديسمبر 2004، اعتمدت المجلس الإداري للمنظمة الأوروبية للبراءات قاعدة جديدة رقم A44 EPC1973 (القاعدة EPC 62 حالياً) تتناول تقرير البحث الأوروبي الموسع (EESR) اعتباراً من 1 يوليو 2005. وأدخل تغيير مماثل على اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات وأصبحت تنص على إعداد إدارة البحث الدولي لرأي مكتوب (الرأي المكتوب-إدارة البحث الدولي (WO-ISA)، القاعدة الجديدة 43 (ثانياً) النافذة اعتباراً من 1 يناير 2004). وتتطلب منتجات أنواع البحث المعمول بها مؤخراً (تقرير البحث الأوروبي الموسع والرأي المكتوب-إدارة البحث الدولي) مزيداً من الوقت والجهد خلال مرحلة البحث. ومع ذلك، يتم تعويض ذلك بوقت فحص أقل على مستوى كل ملف على حدة. وعليه، يُحال وقت وجهد أكبر إلى مرحلة مبكرة من الإجراء. وفي 2008، تضمنت 100 في المائة من منتجات بحث المكتب الأوروبي للبراءات "رأياً" مكتوباً.
2. وكان من بين أهداف النصّ على إعداد رأي يُرفق بتقرير البحث تعزيز كفاءة الإجراءات عبر إتاحة منتج، في مرحلة البحث، يوافق التبليغ الأول للفاحص في الفحص. بيد أن الكفاءة تحققت بشكل جزئي لأن قرار الرد على الرأي السلبي يعود للمودع الذي لا يقوم بذلك في غالب الأحيان. ونتيجة لذلك، ينتهي المطاف، في معظم الحالات، بالتبليغ الأول في الفحص (بموجب المادة EPC (3) 94) إلى كونه مجرد نسخة من رأي البحث.
3. وفي 2009، أطلق المكتب الأوروبي للبراءات برنامج تجديد استراتيجي يهدف إلى جملة أمور منها تحسين كفاءة الإجراءات، وتم في إطار ذلك البرنامج تناول وجه القصور المذكور أعلاه. وبقرار بتاريخ 25 مارس 2009 (دخل حيز النفاذ في 1 أبريل 2010)، اعتمد المجلس الإداري للمنظمة الأوروبية للبراءات القاعدتين الجديدتين A70 و EPC 161 اللتين تجعلان رد المودع إلزامياً عندما يكون الرأي المرفق بتقرير البحث الذي يعده المكتب الأوروبي للبراءات سلبياً. وفي حال عدم

رد المدوع على رأي سلبي بتقديم ملاحظات و/أو تعديلات على الطلب، يعتبر الطلب مسحوبا. ولا يُطالب المدعون بالرد رأي إيجابي. ورغم أن تعديل الطلب ليست إلزاميا، يُتوقع أن يقوم المدعون بذلك على نحو أكبر، ولا سيما تعديل المطالبات عند الرد على رأي بحث سلبي.

4. وفي 2009 (عندما لم يكن بعد الرد على رأي سلبي إلزاميا)، كانت نسبة الطلبات الأوروبية بناء على معاهدة البراءات، التي أصدر بشأنها المكتب الأوروبي للبراءات بصفته إدارة دولية رأيا سلبيا مكتوبا (أو تقرير الفحص التمهيدي الدولي)، التي كانت مرفقة بتعديلات عند دخول المرحلة الوطنية 18.3 في المائة فقط. وفي 2011 (السنة التقويمية الأولى الكاملة التي كان فيها الرد إلزاميا)، ارتفعت تلك النسبة إلى 85.5 في المائة. وتشير تلك الزيادة الكبيرة إلى أن المدعين يتفاعلون مع الإجراء الجديد بطريقة إيجابية. ولوحظ اتجاه مماثل بالنسبة للطلبات المدوعة بناء على الاتفاقية الأوروبية بشأن البراءات. وفي 2009، قُدم 34.2 في المائة من التعديلات على الطلبات قبل الفحص. وارتفع ذلك الرقم إلى 81.3 في المائة في 2011. ولوحظ تحسن طفيف في تلك المقاييس على مدى السنوات التالية.

5. وتم أيضا قياس معدل ما يطلق عليه "حالات المنح المباشر" بعد رأي بحث سلبي. ويشير مصطلح "المنح المباشر" إلى تلك الطلبات التي كانت التبليغ الأول بشأنها عبارة عن "نية للمنح" بعد إجراء التعديلات ردا على رأي بحث سلبي. ومقارنة بأساس المقارنة لسنة 2009 البالغ 59.8 في المائة، لوحظت زيادة وصلت إلى 65 في المائة في 2011. وفي السنوات التالية ظلت تلك النسبة مستقرة.

6. ويمكن بالتالي استخلاص أن عمل المكتب الأوروبي للبراءات بالرد الإلزامي على رأي بحث سلبي مكتوب يصدره المكتب الأوروبي للبراءات كان له أثر إيجابي على اليقين القانوني والكفاءة، وذلك واضح في زيادة المعدل العام لحالات المنح المباشر بالنسبة للطلبات التي أصدر بشأنها المكتب الأوروبي للبراءات رأيا سلبيا أثناء مرحلة البحث.

7. إن الفريق العامل مدعو إلى الإحاطة علما
بمضمون هذه الوثيقة.

[نهاية الوثيقة]